

تمهيد:

أثبت الواقع العملي فشل التلقائية التي يسير وفقها نظام السوق - الجهاز الساحر عند الكلاسيك- وكذا عجز اليد الخفية عن الحفاظ على التوازن الإقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل. ولقد كانت الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 (أزمة الكساد الأعظم) الدليل الصريح على كل ذلك، فلم تكن هذه الأزمة أمرا مؤقتا لا يلبث أن يزول تلقائيا بل إستمرت وأثارت تدمرا شديدا على كل الأصعدة، وهنا إنهارت معظم الفروض الكلاسيكية وعلى رأسها قانون ساي للأسواق بسبب الفائض الضخم من معروضات السلع في الأسواق، وكذا فرض التشغيل الكامل من خلال الكم الهائل من العمال العاطلين عن العمل في الشوارع، وصار واضحا قصور المذهب الكلاسيكي وعدم إنسجام فروضه مع الواقع التطبيقي.

كان ظهور كتاب الإقتصادي الكبير جون ماينرد كينز الشهير " النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقد" عام 1936 أهم حدث في تاريخ الفكر الإقتصادي في النصف الثاني من القرن 20 محدثا بذلك ما يشبه الثورة في عالم الإقتصاد السياسي وتحولا واضحا في المنهجية الإقتصادية بوجه عام.

كما استطاع كينز أن يقدم للرأسمالية في عمق أزماتها وفي ظرف تاريخي حاسم علاجا ناجعا، حيث وصفه شومبتير قائلا: "أنه طبيب إسعاف الرأسمالية". كما أعتبر نبي الرأسمالية الجديد وفارسها الهمام ومنقذها من الدمار. وبهذا بدأت النظرية الكينزية تكسب المزيد من الأنصار من ضمن الذين عارضوها في البداية.

أولا- أسس الفكر الإقتصادي الكينزي: إرتكز تحليل كينز على النقاط التالية:

1- **الطلب الكلي الفعال هو المحدد الرئيسي للعرض الكلي:** ويقصد بالطلب الكلي الفعال ذلك الإنفاق القومي على السلع والخدمات، أي تلك الكمية من النقود التي تنفق على السلع والخدمات ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع على شكل أجور وريع وفائدة وأرباح. ويلاحظ أن كلمة فعال تميز هذا الطلب عن مجرد الرغبة في الشراء حيث تقتزن هذه الأخيرة بالقدرة على الشراء، أما كلي فتعني إنفاق الوحدات الإقتصادية بمجموعها وتميزه عن الطلب الفردي الخاص بإنفاق الوحدة الإقتصادية الواحدة.

2- **الإعتماد على التحليل الكلي:** أي أن التحليل الكينزي لا يناقش السلوك الفردي أو الجزئي، حيث استخدم في تحليله متغيرات كلية أساسية كالناتج القومي، الدخل القومي، الإنفاق القومي.

3- **ضرورة تدخل الدولة لمعالجة الإختلالات داخل الاقتصاد:** رأى كينز ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا راجع إلى:

- أن آليات السوق هي آليات وهمية، لأنها لم تستطع معالجة حالة الكساد، لذا فإن تدخل الدولة هو أمر ضروري لإعادة التوازن الإقتصادي والإجتماعي، وذلك عن طريق إدارتها للطلب الكلي الفعال، وهذا باستخدامها إحدى أدوات السياسة المالية حسب طبيعة الوضع الإقتصادي القائم، حيث إذا كان الإقتصاد يعاني من حالة تضخم، يجب على الدولة استخدام سياسة مالية إنكماشية إما تقوم بتقليص حجم النفقات العمومية أو رفع معدلات الضرائب، وهذا من أجل تقليص حجم الطلب الكلي. أما في حالة الكساد، فيجب على الدولة تبني سياسة مالية توسعية إما بزيادة النفقات الحكومية أو تخفيض الضرائب وذلك من أجل تحفيز الطلب الكلي الفعال.

- إن القطاع الخاص لا يمكنه أن يحقق التنمية والنمو الاقتصادي لوحده، بل يجب إشراك القطاع العام والممثل في الدولة.

4- **التأكيد على أهمية النقود:** يتميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي حيث يصعب فيه الفصل بين الإقتصاد العيني والنقدي مركزا على أهمية النقود في الحياة الإقتصادية، وذلك من خلال تأثيرها على معدل الفائدة، حيث أنه إذا كان هذا الأخير منخفضا فإنه سيشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم، وهو ما من شأنه رفع حجم الناتج الكلي، كما يمكن أن يعيق حركية النشاط الإقتصادي إذا ارتفع تفضيل الأفراد للسيولة النقدية. كما قام بتوجيه كل الإهتمام إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها أو ما يسمى "التفضيل النقدي" أو كمخزن للقيمة والذي أطلق عليه "الطلب على النقود للمضاربة".

وبعد تحليله في هذا الخصوص من أهم ما يميز نظريته العامة عن النظرية التقليدية وذلك لأنه طالما كان احتفاظ الأفراد بأرصدة نقدية سائلة أمرا واردا في الحياة العامة فإن الثقة في قدرة جهاز السوق في تحقيق التوازن التلقائي بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أمرا مشكوكا فيه، لأن ظاهرة الإكتناز تعتبر نوعا من التسرب النقدي الذي يعني اختلالا في التوازن بين الإدخار والاستثمار وبالتالي في باقي الأسواق الأخرى لارتباطها فيما بينها.

5- نظرية كينز في التشغيل (البطالة الإجبارية وكيفية مواجهتها) :

يطلق على البطالة الكينزية إسم البطالة الإجبارية، وتحصل عادة عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم. وهي "نتيجة إختلال توازن مزدوج في سوق السلع والخدمات من جهة وفي سوق العمل من جهة أخرى الناتج عن فائض العرض في السوقين". على عكس البطالة عند الكلاسيك التي يكون عندها عرض السلع أقل من الطلب (فائض الطلب على السلع).

وقد أرجعها كينز كذلك إلى أن سوق العمل قد تتعرض - أساسا - لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية التي حالت دون حرية إنخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، فالعامل وفقا لكينز لا يملك سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا، ومن ثم فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب أيضاً، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل أحيانا بطالة قصور الطلب.

وبعبارة أخرى البطالة الكينزية هي عدم كفاية الطلب الكلي أي النقص في الإنفاق على السلع والخدمات بحيث لا يكفي لعمل الإقتصاد بكامل طاقاته الإنتاجية التي لا تتغير في الأمد القصير. ويتكون الطلب الكلي الفعال حسب كينز من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الإستهلاكية والذي يتوقف على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية، والطلب على السلع الإستثمارية والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

فلكي يزداد الطلب الكلي يجب تحريك الطلب الإستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الإستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معا. ولكن المشكل الرئيسي هو إستحالة تحريك الطلب الإستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد وإستحالة تحريك الطلب الإستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال أي بعبارة أخرى إستحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة الكساد.

فاقتراح كينز حلا لهذه المشكلة من خلال تدخل الحكومة عبر ثلاث أشكال: زيادة المداخيل (زيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)، تخفيض الضرائب، زيادة الإنفاق على البنى التحتية أو الإستثمارات

العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات، المستشفيات، المدارس...)، وبذلك تتحرك عملية الإستثمار والإنتاج وتعود عملية النمو من جديد.

6- الإستثمار والإدخار: برهن كينز على أن التوازن بين الإستثمار والإدخار يمكن أن يحدث في الإقتصاد من خلال تغير مستويات الدخل وليس من خلال التغيرات في أسعار الفائدة كما اعتقد الكلاسيك. وقد حدد كينز الميل نحو الاستثمار يتأثر بالفرق بين:

- **الكفاية الحدية لرأس المال:** وتعرف على أنها المتوسط النسبي للربح الذي من المتوقع أن يحصل عليه المستثمرون من جراء استثمار رأس المال خلال فترة الإستثمار. ويمكن أن تتناقص بسبب زيادة اسعار العرض للادوات الاستثمارية، أو بسبب التراجع في العوائد المتوقعة.

- **سعر الفائدة:** ويتعلق بمدى رغبة اصحاب رؤوس الاموال بالاحتفاظ بأموالهم نقدا جاهزا، أي الامر يتعلق بمدى ايتعدادهم للتنازل عن هذه الخاصية (السيولة). وتفضيلات السيولة حسب كينز يرتبط بعدة دوافع: كدافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة وروح المغامرة أو الحذر في السوق.

7- **ظاهرة الوهم النقدي:** بمعنى أن الأفراد يرفضون تخفيض أجورهم النقدية تحت أي ظرف من الظروف، ولو ارتبط ذلك بتخفيض الأسعار. وعلى العكس، فإنه من الممكن أن يقبل العمال ثبات الأجور النقدية برغم الإرتفاع العام في الأسعار، وبالتالي إنخفاض دخولهم الحقيقية. وهذا هو ما يرجع إلى الخداع أو الوهم النقدي، فحيثما إستمرت الأجور الإسمية دون تخفيض فإنهم يقبلون الأوضاع حتى ولو إرتفعت الأسعار.

8- **التوازن الاقتصادي يتحقق في المدى القصير:** إهتم كينز بالوضع التوازني للأسواق في الفترة القصيرة- على عكس الكلاسيك- حيث قال إننا في المدى الطويل كلنا ميتون. وهذا الإهتمام بالمدى القصير جعل الدراسات الاقتصادية أكثر واقعية.

ثانيا- أهم الإنتقادات التي وجهت للفكر الكينزي:

بالرغم من سيطرة الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينيات القرن العشرين، إلا أنه واجه بعدها العديد الأزمات شككت في الكثير من أطروحاته وفتحت الباب للعديد من الانتقادات:

1- في نهاية الستينات وبداية السبعينات وضعت النظرية الكينزية في ورطة فكرية مروعة تمثلت في تداخل الكساد والرخاء في مرحلة واحدة في معظم الإقتصادات المتطورة تحت ما يسمى الركود التضخمي (Stagflation)، بمعنى أن الإقتصاد يعاني من البطالة وهي سمة من سمات الكساد وفي نفس الوقت يعاني من التضخم وهي سمة من سمات الرخاء، وهي ظاهرة جديدة لم تعهدها الرأسمالية من قبل، حيث كان دائما هناك علاقة عكسية بين التغير في معدل البطالة والتغير في م، عدل التضخم.

2- يأخذ الاقتصاديون على كينز أنه اعتبر الادخار بمثابة الامتناع عن الاستهلاك، وهم يعتبرون أن هذا يصح بالنسبة للفرد ولا يصح بالنسبة للمجتمع، كما أن الفرد يقوم بتحديد حجم مدخراته بعد وقت من التفكير والمقارنة بين المتعة التي يحرم نفسه منها حاليا بسبب الادخار وبين المتعة الأكبر التي يأمل الحصول عليها في المستقبل بواسطة الادخار.

3- قام كينز بانتقاد سياسة الحرية الاقتصادية، ولكن في ظل الحرب العالمية الثانية اندفعت الدول نحو التدخل في امور الانتاج والتوزيع، الامر الذي نتج عنه انتشار المخاوف من تمادي الدولة في مثل هذا التدخل.

3- يرى بعض الاقتصاديين أن السياسة التوسعية الكينزية غير فعالة، فالناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) باعتباره شيئاً مؤقتاً، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق، بل والأكثر أنهم (على العكس) يدخرون تحسباً لارتفاع الضرائب مرة أخرى.

4- وقد حدد كينز الميل نحو الاستثمار يتأثر بالفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، ولقد فقدت هذه الطريقة من التجليل دقتها حيث أن قرارات المستثمر واقداً على الاستثمار يتعلق بالعائد أو الربح الذي يتوقعه من الاستثمار أكثر مما يتعلق بسعر الفائدة الذي لا يؤدي إلا دوراً ثانوياً.

5- افترض كينز أن الدولة ومؤسساتها وأجهزتها النقدية والمالية تتمتع بالكفاءة والامكانيات الضرورية لتطبيق السياسة التي ترغب بها.